لانه تابع فلا يعتد به بدونه وهذا هو مراد ابن المقري بقوله
احدث جلوسا بحال ان مراد الشيخين بقولهما احدث تشهدا
لزمه مفارقته جديد اي جلوسه ويوخذ من ذلك بالاولى انه لو ترك امامه بجلوس
والتشهد الاول فيجب على الماموم مفارقته عند قيامه للثالثة
كما افتى به الوالد رحمة الله تعالى عكسه اخذا من تعليل جواز
انتظار الماموم امامه لانه واقفه في جلوس تشهد ثم
جلوس تشهد لم يفعلاه امامه انتهى شرح ابن الشيخ الرملي
قوله ويقنت فيه اي استحبابا قوله بان وقف الامام
يسيرا اي بان ادركه في السجدة الاولى وهذا بالنسبة لدعاء
لاستجباب المخلف للقنوت اما بالنسبة للبطلان فلا تبطل الا
اذا تخلفه بتمام ركنين فعليين ولو طويلا او قصيرا تامل قوله
وله فراقه لقنت تحصيلا للسنة ولكن عدم المفارقة افضل انتهى ابن
قاسم قوله سابعها تبعية فالتعبير بالتبعية اولى من تعبيره
الاصل بالمتابعة لان المتابعة مفاعلة من الجانبين قوله فنحو
ان يقدر في المخلف قال الرافعي وهذا تخالف تمثيلهم المتخلف بهما تقدما
امامه منهما وهو فيما قبلهما قوله وخلاف سبقه بركن تنبيه لو
سجد الماموم السلام قبل سلام امامه اي قبل لفظة بالبم من التسليمة
الاولى بطلت صلاته وعم الاتوار بتاهذا على الضعيف ان
المتقدم بركن سهوا غير صحيح لان الكلام في تقدم غير فاحش ولا
شك انه بالسلام المذكور منه بركنين فعليين انتهى ابن حجر قوله
لكنه في الفعلي بلا عذر حرام ومثل الركن بعضه كان رفع قبله
ولم يرفع قبل ركوع امامه قوله ولا يجب اعادة ذلك بل تسن
الاعادة خلافا للاتوار قوله سقوط لفضيلة الجماعة
اي فيما فاته فيه لا يطلقا على المعتمد قوله سواء ذهو
من ادرك من قيام الامام قدر تسع الفاتحة اي بالنسبة
للوسط المعتدل فيما يظهر لا بالنسبة لقراءة نفسه وان

وجه الزركشي والظاهر من تناقض وقع للمتاخرين ان من شك
هل ادرك ثمانيا سبعها تخلف لاتمامها ولا يدرك الركعة مالم يدرك
الركوع لانه تعارض في حقه اصلان عدم ادراكها وعدم تحمل
الامام عنه فرجحنا الثاني احتياطا انتهى ابن حجر والذي افتى به
الشيخ الرملي رحمه الله ان تخلف ويتم الفاتحة ويكون مسبوقا بعد
فيغتفر له ثلاث اركان طويلة وهذا هو المعتمد لان تحمل الامام
رخصة والرخصة لا يصار اليها الا بيقين قوله او جالس
للتشهد اي الاخير او الاول كما اقتضاه اطلاقهم لانه على صورة
الاخير قوله كما مر في بطيء القراءة وكذا لو انتظر سكتة يدرك
الامام ليقرا فيها الفاتحة فركع عقبها وقول الزركشي كالطيبي
يسقوطها عنه ضعيف ولو تعمدا وافق تركها الى ان ركع الامام
فالاوجه ان يشتغل بقراءتها الى ان يحاذي المخلف بتمام ركنين
فعليين فينوي المفارقة وهذا هو المعتمد وقال ابن الرفعة يفارق
ويقرا ويحث الشارح في شرح الروض انه يقرا ويجب المفارقة
وقت خوف من السبق بركنين وهو المتقدم قوله لم يعد
اليها اي الى محل قراءتها ليقرا فيه لفوته بالركوع فان عاد عامدا
عالما بطلت صلاته والا فلا وياتي ذلك في كل ركن علم الماموم
تركه او شك فيه بعد تلبسه بركن بعده يقينا فعلم انه لو قام مع
امامه فقط فشك هل سجد معه او لا سجد بخلاف ما لو قام مع امامه
ثم شك في السجود فلا يعود اليه وكذا لو سجد مع امامه ثم شك هل رفع
معه او لا فلا يركع بخلاف ما لو جلس للاستراحة ونهض للقيام
ثم شك في السجود فانه يعود له لعدم التلبس ولو ركع قبل ثم شك
لزمه العود ويوجه بان ركوعه هنا بين او يحرم له تركه بعد
والعود للامام فكان ذلك بمنزلة شكه قبل ان يركع بالكلية انتهى
ابن حج قوله وبين لمسبوق وهو ضد الموافق قوله والاتيان
اشتغل بسنة كالتعوذ والافتتاح او سكت او استمع قراءة الامام

وانظر اذا فرغ من الفاتحة قبل ان يتم الامام ركنين هل يركع او يوافق الامام فيما هو فيه ويأتي بركعة بعد سلام امامه

صاحب ح

Copyright University